مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التنظيم القانوني لموثوقية وجودة ترجمة الوثائق والنصوص الرسمية
اسم الكاتب: أ.د. عبد الباسط جاسم محمد، إيمان أمين محسن، أثير أحمد بلال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6398
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٤

Legal regulation of the reliability and quality of translation of official documents and texts

[1] Prof. Dr : Abd Al-bassit Jasim Mohamed [2] Iman Amin Mohsen [3] Atheer Ahmed Bilal

[1] College of Law and Political Science/University of Anbar

Abstract:

Translation plays a crucial role in facilitating communication and understanding between individuals and organizations with varying linguistic and cultural backgrounds. The accuracy and reliability of translation is crucial to ensuring that the intended meaning is conveyed accurately and effectively in the context of official documents and texts, which is why the legal framework that regulates the reliability and quality of translated documents is extremely important to maintain the credibility of the translation process and legal confidence in its authenticity. This research aims to explore the legal mechanisms and legislative texts that govern the reliability and quality of translation of official documents and texts, with a focus on the problems that arise in this context and opportunities to overcome them, by studying current legal solutions and their effects on the quality of translation. This research is also part of the contribution to Ongoing discussions on enhancing the reliability and quality of translated documents in the legal and official field.

1: Email: aabdulbaset2@uoanbar.edu.iq
2: Email: ima2211007@uoanbar.edu.iq
3: Email: ath2211008@uoanbar.edu.iq

DOI 10.37651/aujlps.2024.149385.1248

Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024

Keywords:
Translation
Documents
official texts
reliability.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التنظيم القانوني لموثوقية وجودة ترجمة الوثائق والنصوص الرسمية

[١] أ.د. عبد الباسط جاسم محمد [٢] إيمان أمين محسن [٣] أثير أحمد بلال
[١] جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص:

تؤدي الترجمة دورًا حاسمًا في تسهيل التواصل والتفاهم بين الأفراد والمنظمات ذوي الخلفيات اللغوية والثقافية المتباينة. إذ تعد دقة وموثوقية الترجمة أمراً بالغ الأهمية لضمان نقل المعنى المقصود بدقة وفعالية في سياق الوثائق والنصوص الرسمية، ولهذا السبب يعدُّ الإطار القانوني الذي ينظم موثوقية وجودة الوثائق المترجمة أمراً في غاية الأهمية للحفاظ على مصداقية عملية الترجمة والثقة القانونية في صحتها. يهدف هذا البحث إلى سبر أغوار الآليات القانونية والنصوص التشريعية التي تحكم موثوقية وجودة ترجمة الوثائق والنصوص الرسمية، مع التركيز على الإشكاليات التي تنشأ في هذا السياق وفرص تجاوزها، من خلال دراسة الحلول القانونية الحالية وآثارها على جودة الترجمة، كما يعدُّ هذا البحث جزءً من المساهمة في المناقشات المستمرة حول تعزيز موثوقية وجودة الوثائق المترجمة في المجال القانوني والرسمي.

الكلمات المفتاحية:

الترجمة ، الوثائق ، النصوص الرسمية ، الموثوقية.

المقدمة

ابداعات الفكر الانساني خلاقة؛ أهمها الاعمال الفكرية الملهمة لمختلف الفنون والمجالات، ومن أهمها الترجمة، بوصفها مرآة عاكسة لثقافات مختلف شعوب العالم، هذا الابداع المتجدد يلبي احتياجات العالم، لدوره جسراً حيوياً تتواصل من خلاله مختلف الثقافات والفنون، ولعبت الترجمة القانونية دوراً أساسيا واضحاً في تفاعل مختلف الأمم عبر التاريخ، ودورها اليوم أكبر، إذ تغطي شريحة واسعة من الأمور الحياتية اليومية، عبر ترجمة العديد من المفاهيم القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بطريقة تمكن الناس من الاطلاع على مختلف الثقافات والخلفيات السياسية والمذاهب الاجتماعية، باتباع الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية.

وليس بخافٍ ما للترجمة من دور فعال في تطوير الاقتصاد والعلوم والثقافة والاتصالات، وربما من السهل التواصل بين ممثلين عن نفس الثقافات رغم اختلاف لغاتهم، إنما الصعوبة تكمن في الحديث عن التواصل بين الثقافات المختلفة إذ يسمح التواصل اللغوي في التعرف على العادات الثقافية المختلفة، وهو أمر مهم، من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى، قد يثير سوء تفسير يعطل التواصل بين الثقافات، لذا يكون التواصل بين أشخاص من لغات مختلفة، أمراً يحتاج لغة مشتركة تسهل فهم بعضهم، وهو ما تقوم به الترجمة في الغالب كوسيلة متاحة للتواصل.

واستخدمت الترجمات من لغة إلى أخرى منذ قديم الزمان، فكانت بدايتها مع نشوء الحضارات الانسانية العريقة، إذ كانت وسائل التواصل في تلك الحضارات العريقة اللوح الطيني، واول لوح طيني عثر عليه في العراق في مدينة لكش العراقية وهو اقدم وسيلة تواصل معروفة بين الحضارات، ويعود تاريخ ظهوره الى ما يقارب (٢٣٥٥ ق.م)، واحتوى ذلك اللوح على جملة من الاصلاحات التي تخص سكان تلك الحضارات، تمت ترجمتها الى الفرنسية عام ١٨٧٨[١]، ما يشير إلى دور الترجمة وسيطاً بين الثقافات واللغات القانونية المختلفة على الصعيد الدولي والوطني باعتبارها ظاهرة اجتماعية متجددة رافقت البشرية منذ زمن طويل وحتى يومنا هذا، غير أنَّ دور الترجمة في التقريب بين الثقافات المختلفة برز بشكل واضح في السنوات الأخيرة.

والدور الرئيس في الترجمة يؤديه المترجم، بوصفه شخصاً يتحدث لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية، ما يوفر تواصلاً بين الثقافات، لذا يتوجب على المترجم أن يكون ثنائي الثقافة لا مجرد ثنائي اللغة، إذ تنطوي عملية الترجمة على جانبي اللغة والثقافة، اللذين لا ينفصلان عن بعضها، فاللغة تعبر عن ثقافة الواقع، وتعطي تصوراً حقيقياً عن شكل الواقع، غير أنَّ المعنى اللغوي لا يفهم إلا بالاتساق مع الجانب الثقافي المستخدم فيه، والمترجم عند نقل المضمون من لغة إلى أخرى، يحتاج ربط السياق الثقافي للنص المصدر والنص التواصلي للترجمة[٢].

(١) د. فوزي رشيد، *الشرائع العراقية القديمة*، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩)، ص١٤.
(٢) د. سمير صالح مهدي الدهوي، "دراسة ترجمة نصوص قانونية من العربية إلى الإنجليزية: الوثائق الرسمية العراقية بوصفها دراسة حالة"، *بحث منشور في مجلة مداد الآداب، تصدر عن كلية الآداب الجامعة العراقية*، المجلد (٣)، العدد (٣٠)، (٢٠٢٣): الصفحات (٥٥٣-٥٨٠)، ص٥٥٥.

ولعلَّ الوصول إلى ترجمة قانونية موثوقة ومعتمدة ودقيقة أمر صعب ومكلف؛ لاستحالة إتقان القائم بالترجمة لغة أجنبية بشكل كامل دون الاتصال الوثيق بثقافة الدولة التي تتم الترجمة إلى لغتها؛ ليتمكن من التعرف على عقلية السكان الأصليين الناطقين باللغة الهدف من خلال العيش معهم والتحدث بلغتهم.

أولاً: هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دور الترجمة القانونية بدقة، ومدى موثوقية المعلومة عند التواصل بين اللغات المختلفة رسمياً، في ضوء كون الترجمة فهم الحقيقة وتفاعل بين الأفراد، ما يوجب على المترجم اتقان التنوع التاريخي والنفسي والاجتماعي وخصائص الناس الناطقين باللغة المترجم إليها من حيث سلوكهم، تاريخهم، طريقتهم في الحياة، وظروف معيشتهم، بمعنى جميع عوامل الوجود والوعي، واللغة جزء من ذلك طبعاً، انطلاقاً من أنَّ فهم اللغة على أنها وحدة اجتماعية وثقافية موحدة التكوين تعكس خصائص المجتمع حامل الثقافة المعينة التي تميزه عن الثقافات المتنوعة الأخرى، كما تهدف الدراسة الى الكشف عن العوامل المؤثرة في الترجمة القانونية، فضلاً عن محاولة تفكيك عملية الترجمة عندما يقوم بها المترجم، والتعرف على التقنيات المستعملة في الترجمة القانونية، في ضوء ترجمة العقود والنصوص القانونية والوثائق الرسمية.

ثانياً: مشكلة البحث: تكمن في أنَّ التفاعل والتبادل بين الدول المختلفة في عالم اليوم أصبح أكثر من أي وقت مضى، وأضحى الجانب اللغوي مفتاح ضمان دقة وكفاية نقل القواعد والالتزامات القانونية بين مختلف المجتمعات الوطنية والثقافية، وعلى الرغم من توافر التقنيات المختلفة وأدوات الترجمة، تبقى مشاكل النقل الدقيق لكل من محتوى وشكل النص في الترجمة بحاجة إلى حلٍّ، لذا لابدَّ من مراعاة التطورات المعاصرة في نقل وتوثيق وترجمة المعلومات، مع ضمان دقة وكفاية نقل المحتوى، ومدى الأمل في التوصل لاتفاق دولي يقر قواعد قانونية تضمن دقة وموثوقية الترجمة القانونية لاسيما عندما يتعلق الأمر بالوثائق القانونية الدولية[١].

ثالثاً: خطة البحث: تم تقسيم خطة البحث بعد هذه المقدمة على مطلبين، يتناول المطلب الاول ماهية الترجمة القانونية، ويبحث المطلب الثاني في أسس الترجمة القانونية، وأخيراً خاتمة تتضمن أبرز النتائج والاقتراحات.

---

(١) فاطمة الزهراء، "الترجمة القانونية السليمة"، *بحث مشور في مجلة الآداب واللغات، تصدر عن جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر*، المجلد (٢٢)، العدد (١)، (٢٠٢٢): ص٣٤٥.

I. المطلب الأول

ماهية الترجمة القانونية

تعكس الترجمة واقع ثقافات الشعوب والمجتمعات المختلفة في شتى المجالات الفنية والسياسية والاقتصادية والقانونية، بل هي أشبه بقوالب يتم من خلالها الحصول على معاني مختلفة لعدد من اللغات واسعة الانتشار بدقة عالية، لتكون منسجمة مع الالفاظ معنى ولغة، وفي ضوء ذلك، يلزم التعرف على مفهوم الترجمة القانونية، ثمَّ بيان أبرز شروط نجاح الترجمة، في فرعين:

الفرع الاول: مفهوم الترجمة القانونية.

الفرع الثاني: عوامل نجاح الترجمة القانونية.

I.أ. الفرع الأول

مفهوم الترجمة القانونية

تعد الترجمة وسيلة فعالة للتواصل بين مختلف الثقافات، متى كانت دقيقة منسجمة مع معاني الالفاظ المقصودة، فهي عملية قانونية وثقافية، تعبر عن ثقافات البلدان والانظمة القانونية المختلفة، وللترجمة القانونية تعريف لغوي وآخر اصطلاحي، كما أنَّ للترجمة القانونية ميزات تختص بها عن غيرها من الترجمات، وهو ما يجري بيانه في فقرتين:

الفقرة الاولى: التعريف اللغوي والاصطلاحي للترجمة

الفقرة الثانية: مميزات الترجمة القانونية.

I.أ.١. الفقرة الأولى

التعريف اللغوي والاصطلاحي للترجمة:

اصل كلمة الترجمة في العربية مصدر (ترجم)، بمعنى (فَسَّرَ)، وترجم اللسان أي فسر لسانه، ويقصد بها البيان أو التفسير، ويقال ترجم فلان كلامه، اي فسَّره بصورة واضحة[١].

أما الوقوف على المعنى الاصطلاحي للترجمة، فيقتضي عرض مجموعة من التعريفات التي أوردها علماء الترجمة في هذا الصدد:

فهي عند البعض، عملية إحلال النص المكتوب بإحدى اللغات (لغة المصدر) إلى نص يعادله مكتوب بلغة أخرى (لغة الهدف) أو باختصار اللغة المنقول إليها، وبهذا تركز الترجمة على نقل الأثر الذي ينتج عن

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، مادة ترجم، (القاهرة: دار المعارف)، ج١٢، ص ٦٦.

النص المكتوب، وليس مجرد نقل المكونات اللغوية على مستوى المفردات أو القواعد[١].

ويرى آخرون أنَّ الترجمة عموماً، عملية تحويل المعنى الموجود في اللغة الأصل إلى اللغة الهدف، بكلمات لها مكافئ مباشر في اللغة العربية، أو كلمات مستحدثة ليس لها مكافئات-بَعدُ-في اللغة العربية، أو بكلمات أجنبية أو مصطلحات مكتوبة بحروف عربية ومنطوقة بلغتها الأصل[٢].

I.أ.٢. الفقرة الثانية

مميزات الترجمة القانونية:

تمتاز الترجمة القانونية عن بقية الترجمات المتخصصة الأخرى من عدة أوجه، أبرزها:

أ_ **النظام القانوني**: فالترجمة القانونية قبل كل شيء، عبارة عن انتقال بين لغتين أو أكثر تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين، ما يوجب على القائم بالترجمة القانوني لدى ترجمته (عقداً مثلاً) مقارنة الالفاظ والمفردات بين اللغتين المختلفتين في كل نظام لضمان تأدية الترجمة غايتها.

ب_ **أدائية اللغة:** إذ تنفرد الترجمة القانونية عن بقية الترجمات بهذه الخاصية، ويقصد بها أنها ليست وصفية؛ فالعمل والتصرف القانوني قائمين على إحداث آثار قانونية ناجمة عن تغيير الواقع الذي تمت ترجمته، وليس وصفه مثل اعادة حق المظلوم الذي سلب منه[٣].

ج_ **التكافؤ الوظيفي:** تطرح الترجمة القانونية إشكالية ضبط المصطلح القانوني المترجَم، ومرد ذلك القيام بالترجمة بين لغتين ذواتي ثقافتين قانونيتين مختلفتين، ويعني التكافؤ الوظيفي استراتيجية تهدف إلى قيام المترجم البحث عن المكافِئات (بكسر الفاء) الوظيفية للمصطلحات القانونية المطلوب ترجمتها في تلك الانظمة القانونية، بالشكل الذي يجري معه ترجمة المصطلح القانوني في اللغة والنظام القانوني في بلد ما بما يقابله وظيفياً في اللغة والنظام القانوني لبلد آخر، ومن ثَمَّ لا يحق للقائم بالترجمة الاجتهاد عند وجود المكافئ الوظيفي، لكن من حقه لدى غياب

---

(١) أمينة شويتي، "اشكالية ترجمة النص القانوني"، *بحث منشور في مجلة مقاليد، ع١٠، جامعة مستغانم، الجزائر*، (٢٠١٦): ص١٢٨.

(2) Hassan Ghazala, translation as problems and solutions, Dar el Ilm lilmalayin, Lebanon Beyrouth, special edition, 2008, p 07.

(٣) أيمن كمال السباعي، "المدخل لصياغة وترجمة العقود"، *المجلة الدولية للدراسات والترجمة، تصدر عن جمعية اللغويين والمترجمين المصريين، القاهرة*، (٢٠٠٨): ص٣٠.

المكافئ الوظيفي، من الاجتهاد في البحث عن حل يتناسب مع الهدف من الترجمة، وربما تكون هذه الجهة واحدة من أعقد المشاكل التي تعرض للقائم بالترجمة[١].

I.ب. الفرع الثاني

عوامل نجاح الترجمة القانونية:

تصنف الترجمة-اليوم-على أنها من المهن شديدة الصعوبة، لاسيما بعد التطورات التي شهدها العالم بدخول التكنولوجيا مجالات كثيرة في الحياة اليومية، الأمر الذي يتطلب شروطاً ومواصفات معينة لدى القائم بالترجمة القانونية، وهو ما يجري بسطه في فقرتين:

الفقرة الأولى: الشروط الواجب توافرها في القائم بالترجمة القانونية.

الفقرة الثانية: مواصفات القائم بالترجمة القانونية الناجح.

I.ب.١. الفقرة الأولى

الشروط الواجب توافرها في القائم بالترجمة القانونية:

نظراً لصعوبة الترجمة القانونية اليوم، فإنه لابدَّ للقائم بها من توافر شروط معينة، لعلَّ على رأسها الدقة والسرعة والمهارة في الاختصاص والمعرفة بالنظم القانونية بين اللغة المترجَم منها واللغة الهدف، مع ضرورة الاطلاع على الثقافات المختلفة لبلدان العالم، ولاسيما وقد أضحت الترجمة القانونية أساسيات التواصل المعاصر، كونها تمثل وسيلة لنقل وتبادل الثقافات بين مختلف شعوب وثقافات العالم[٢].

وهذا الأمر يتطلب اعتماد الدقة العالية في الترجمة عبر اختيار الألفاظ والتراكيب اللغوية دقيقة التعبير عن حقيقة المقصود، وقد أشارت التشريعات المقارنة[٣]، إلى أبرز شروط القائم بالترجمة عند قيامه بعملية الترجمة القانونية، وعلى رأس هذه الشروط الانتماء إلى مؤسسة رسمية

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٠.

(٢) أهمية الترجمة بين شعوب العالم:

Amber Burrow-Goldhahn, The Importance of Translation Studies, University of Exeter, Translation Studies of Exeter, 2018: https://blogs.exeter.ac.uk/translation/blog/2018/06/19/the-importance-of-translation-studies/

(٣) ومن ضمنها قانون الجمعيات العلمية العراقي رقم (٥٥)، لسنة ١٩٨١ والنظام الداخلي لجمعية المترجمين العراقيين المعدل لسنة ٢٠١٥، في الجمعية العامة والخاصة بالمترجمين العراقيين حتى يستطيع الانضمام الى تلك الجمعية.

تمثل المترجمين، والحصول على شهادة جامعية أولية بالتخصصات اللغوية، سواء أكانت في الترجمة أم في اللغات أم في أي تخصص آخر ذي صلة، فضلاً عن اجتياز الاختبارات التي تقرر الجمعيات المتخصصة بإضفاء الشرعية على مهام القائم بالترجمة اجراؤها، فضلاً عن القدرة والإجادة التامة للغة العربية، مع اشتراط سنوات خبرة محددة للسماح بالانخراط في مهنة الترجمة القانونية بصفة احترافية(١).

I.ب.٢. الفقرة الثانية

مواصفات القائم بالترجمة القانونية الناجح:

نظراً لتصنيف عملية الترجمة القانونية واحدة من أهم وأكثر أنواع الترجمات صعوبة وتعقيداً، فقد توصل المختصون بالترجمة القانونية إلى جملة مواصفات، يجب أن يتحلى المترجم القانوني بها، لضمان نجاح عملية الترجمة القانونية، أبرزها:

١- أن يكون ملماً تماماً بأسلوب الكتابة القانونية الخاص باللغة الهدف عند الترجمة.

٢- أن يكون على دراية وافية بالنظم القانونية لبلدي اللغة المصدر واللغة الهدف.

٣- أن تكون للمترجم قدرة استقصاء المفهوم القانوني الدقيق لتعبير ما في اللغة المصدر حين يتسم التعبير المكافئ في اللغة الهدف بعدم الوضوح(٢).

٤- أن يكون على بيّنة كاملة بالمصطلحات التي يستعملها والتي لها صلة بالوثيقة الأصلية.

٥- أن يكون قادراً بداية على حل شفرة نص اللغة المصدر حين يتعذر ايجاد ترجمة دقيقة لجزء من أجزاء الوثيقة، مع القدرة على نقل المعنى الأصلي لجزئية النص في اللغة الهدف قدر المستطاع.

٦- أن يطلع على هدف الوثيقة المترجمة وكيفية استخدامها، لتأثير ذلك في دقة الترجمة واختيار منهجها الأمثل القادر على نقل حقيقة المقصود فعلاً، فضلاً عن أن الهدف من الترجمة يقرر المصطلحات المستخدمة

---

(١) وان تكون لديه خبرة في الترجمة لا تقل عن خمس سنوات: د. ناصر جلال ود. رعد أدهم عبد الحميد وسربست قادر حسين، "مسؤولية المترجم المدنية عن اخطائه المهنية (دراسة مقارنة)"، *بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق*، السنة ٢، مج٢، ع٢، ج٢، (٢٠١٧): الصفحات (٣٦٥–٣٦٦).

(٢) باسل حاتم عبد الله الشناق، *المترجم القانوني في الميدان دليل عملي في الترجمة القانونية العربية – الإنجليزية*، (الأردن: دار الهلال، ١٩٩٥)، ص٦٤.

ويحدد الطابع العام والأسلوب المستخدم والتراكيب اللغوية وغيرها من جوانب الترجمة.

٧- أن يهتم بالتفاصيل ويجب أن يكون أميناً للمعنى وطول الوثيقة التي يتعين ترجمتها، إذ يتعين في الخطاب القانوني أن تتسم التفاصيل بالأهمية القصوى بحيث يتعين نقلها بأمانة ودقة عالية عند الترجمة.

٨- تجنب جزء من النص أو تقليص عدد مفرداته، إذ لا مفردات فائضة في النصوص القانونية؛ بل يعدُّ كل من النص وعبارات تكراره، جوانب أسلوبية يتميز بها النص القانوني الأصلي وهي تمثل هدفاً حيوياً[١].

II. المطلب الثاني

أسس الترجمة القانونية

اللغة أداة التواصل الفوري المباشر بين اللغات المختلفة، وتمثل الترجمة مرآة عاكسة للثقافات عبر الأجيال، ومعرفة لغة أخرى دليل ثقافة متقدمة لصاحبها، ومن خلال الترجمة القانونية يجري التعرف على النظام القانوني لبلد اللغة الأصل[٢]، والوقوف على أسس ومبادئ الترجمة القانونية الموثوقة عالية الدقة والاعتمادية، يقتضي بيان الاطار القانوني لترجمة الوثائق والمستندات القانونية، ومن ثمَّ بيان أبرز اشكاليات النصوص القانونية المترجمة، من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الاول: الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية.

الفرع الثاني: أبرز إشكاليات ضمان جودة الترجمة.

II.أ. الفرع الأول

الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية وأثره في موثوقية المستندات:

نتناول الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية وأثره في موثوقية المستندات في فقرتين، تتولى الأولى رسم الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية، وتبين الثانية أثر دقة الترجمة في موثوقية المستندات، وعلى النحو الآتي:

---

(١) "الترجمة القانونية طبيعتها وصعوبتها"، مقال علمي منشور عبر الرابط مجلة المنال، (٢٠١٩): تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٣، الساعة ٢:٠٠ صباحاً، متاح على الموقع: https://almanalmagazien.com

(2)Dr. Sameer Salih Mehdi Al-Dahwi, Ameer Majid Hassoon, Translation Assessment of Cultural Legal Terms as Translated from Arabic into English, Al-Adab Journal –No. 132– (1) (March) 2020, p15.

الفقرة الأولى: الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية.
الفقرة الثانية: أثر دقة الترجمة في موثوقية المستندات.

II.أ.١. الفقرة الأولى

الإطار القانوني لترجمة الوثائق الرسمية:

يؤدي الإطار القانوني المتكامل دوراً حاسماً في ضمان دقة وموثوقية النصوص القانونية المترجمة؛ وتوجد قوانين ولوائح محددة تحكم ترجمة الوثائق الرسمية في العديد من البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، إذ يشترط قانون الهجرة والجنسية الأمريكي لسنة ١٩٥٢[١] على سبيل المثال، ترجمة جميع المستندات المقدمة لدعم طلبات الهجرة إلى اللغة الإنجليزية[٢]، كما أقرَّ الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية لترجمة الوثائق الرسمية لضمان الاتساق والدقة عبر الدول الأعضاء[٣]، وفي الغالب تتضمن هذه الأطر القانونية أحكاماً تتعلق بمؤهلات المترجمين[٤] وإصدار الشهادات لهم[٥]، فضلاً عن متطلبات استخدام الترجمات المعتمدة في السياقات الرسمية.

وبالتأكيد فإنَّ وضع معايير وإجراءات واضحة في إطار نظام قانوني متكامل لترجمة الوثائق الرسمية، يساعد في الحفاظ على سلامة ومصداقية النصوص المترجمة، ويؤدي التوصل-على المستوى الدولي-إلى قواعد إرشادية يمكن الاستئناس بها من قبل الأنظمة الوطنية المختلفة إلى نوع من توحيد الرؤى في سبيل الاتفاق على مبادئ إطار عام يضمن درجة متقدمة من الدقة والموثوقية في نقل مضامين النصوص بين اللغات المختلفة.

---

(١) يحتوي قانون الهجرة والجنسية الأمريكي The Immigration and Nationality Act (INA) لعام ١٩٥٢ أهم الأحكام المتعلقة بالهجرة والتجنس وجمع فيه المشرع الأمريكي العديد من الأحكام وأعاد تنظيم هيكل قانون الهجرة. وتم تعديله عدة مرات على مر السنين.

(٢) وهذا الشرط يكاد يشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي.

(3) European Commission, "Translation" European Union.

(٤) بشأن صفات ومؤهلات المترجمين:

Fadime çoban, Analysis and Training of the Required Abilities and Skills in Translation in the Light of Translation Models and General Theories of Translation Studies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 2015, 197:707-714.

(٥) بشأن شهادات ممارسة عمل المترجمين:

Yaghoob Javadi & Tahereh Khezrab, A Model of Certification Programs for Certified Translators and Interpreters, *Theory and Practice in Language Studies*, 2019, 10 (1):123.

II.أ.٢. الفقرة الثانية

أثر دقة الترجمة في موثوقية المستندات:

لا يمكن ضمان دقة الترجمة القانونية ما لم يقم بها مختصون قانونيين يمكن أنْ يُطلق عليهم تسمية (مترجمين قانونيين مختصين)، تمتعون بمهارات معرفية متقدمة وشاملة بين الثقافتين الأصل والمستهدفة، ولهم خبرة عملية كافية تمكنهم ولوج مجال الترجمة القانونية، لضمان أعلى درجات الدقة والصدقية عند القيام بمهام الترجمة القانونية؛ فعادة ما تتمثل مهمة بنقل مضامين نظام قانوني معين إلى لغة نظام قانوني آخر، ما يوجب تحلى القائم بالترجمة بالمصداقية التامة والإخلاص الكامل للمهمة التي يؤديها عند ترجمته لذلك النظام القانوني، بمعنى التجرد التام لجهة مصدر النص القانوني الذي يقوم بترجمته، مع امتلاك دقة عالية في تحري التعبير عن المفردة المقصودة بما يطابقها في المعنى بين اللغتين الأصل والمستهدفة؛ في ضوء حقيقة مفادها أن غاية الترجمة القانونية إنتاج نص قانوني موازٍ للنص المترجم، يمكن فهم معناه وتفسيره عند الضرورة، مع تحري إمكانية تطبقه بشكل موحد من قبل جميع الجهات الحقوقية والقضائية في اللغة المستهدفة[1]، ولذا ينظر إلى مسألة الدقة في نقل فحوى المستندات المترجمة على أنه الأمر الأهم الذي من خلاله نضمن سلامة وموثوقية المعلومة عند نقلها عبر اللغات المختلفة.

أكدت دراسات تطبيقية عدة، أهمية الدقة في الترجمة القانونية والرسمية، وأثبتت أنه حتى الأخطاء البسيطة يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات خاطئة ذات عواقب وخيمة من الناحية القانونية[2]، إذ تسبب الترجمة غير الدقيقة نزاعات قانونية، وسوء فهم في المعاملات المختلفة على صعيد العلاقات السياسية والمدنية والتجارية وغيرها، ربما تولد انعدام الثقة بين الأشخاص أو الدول، كما أثبتت أن الترجمة الدقيقة ضرورية للحفاظ على

(1) Asmaa Fakhri Mahdi, Difficulties in Legal TranslationWith reference to English & Arabic, Journal of the college of Basic Education, 2016, V. 22 (9): 30.

(2) Karina Herasymenko, Yuliia Baklazhenko, "FEATURES OF LEXICO-GRAMMATICAL TRANSFORMATIONS IN THE TRANSLATION OF ENGLISH INTERNATIONAL LEGAL DOCUMENTS", 2023.

بن قدَّة حورية، "إشكالية ترجمة المصطلحات الشرعية من العربية إلى الفرنسية قانون الأسرة الجزائري أنموذجا"، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب واللغات جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٤)، ص١٨. متاحة على الرابط:

2171b500-38ed-432d-8b1c-48e1c3fcaf8f.pdf

المعنى الأصلي والسياق والفروقات الثقافية الدقيقة للنص المصدر[١]. ولذلك، فإن ضمان الدقة والأمانة في الوثائق المترجمة أمر بالغ الأهمية لدعم مصداقية وفعالية الاتصالات في عالم تسوده العولمة.

II.ب. الفرع الثاني

أبرز إشكاليات ضمان جودة الترجمة:

لا يعني القيام بالترجمة القانونية تحكم القائم بالترجمة في اللغتين القانونيتين التي تمت الترجمة منها وإليها، وهما لغتي (المصدر) و(الهدف)، بل توجد عوامل تتداخل مع بعضها في إنجاز عملية الترجمة القانونية، ما يشير إلى وجود إشكاليات فرعية للترجمة القانونية تعمل مجتمعة لتشكل بمجموعها ما يمكن أن يُطلق عليه (إشكالية الترجمة القانونية)، التي تتمثل في المعرفة الموضوعية المتعلقة بالقانون، وعلى رأسها المعرفة المتخصصة بكلا النظامين القانونين المصدر والهدف؛ إذ يثير اختلافهما جملة مشاكل تجعل من عملية الترجمة القانونية أمراً عسيراً[٢]، ومن هذه العوامل:

١- تعدد الأنظمة القانونية الذي من شأنه جعل كثير من ذوي التخصص في الترجمة القانونية، وحتى الممتهنين حرفاً قانونية في الانظمة المقارنة، يصطدمون بصعوبات جمة عند القيام بعملية الترجمة القانونية، مع الإقرار مسبقاً باختلاف درجة الصعوبة من دولة لأخرى تبعاً للأنظمة القانونية في تلك الدول، ووفقاً لقوة وجودة المنظومة اللغوية القانونية المتبعة في الترجمة في كل دولة.

٢- من خصائص النصوص القانونية الأصلية والتي ينبغي إدراكها من قبل القائمين بعملية الترجمة، القيام بالترجمة القانونية في إطار نمطية نصية دقيقة، تستند إلى معرفة قانونية واضحة، وشكلية صارمة تأخذ في الحسبان كل السمات المميزة للنص القانوني المترجم عن غيره، والتي قد ترتبط عموماً بالقانون بمختلف فروعه.

٣- ان التكافؤ هو مفهوم جوهري في نظريات الترجمة عموماً والترجمة القانونية على وجه الخصوص، كما يلقي علم الترجمة كعلم قائم مستقل له أصوله وقواعده العامة الراسخة بظلاله على عملية الترجمة القانونية، لذا

(1)Karina Herasymenko, Op. Cit.

(٢) محمد هشام بن شريف، "اشكالية الترجمة القانونية، دراسة في ترجمة العقود من اللغة الفرنسية الى العربية"، (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠١٧)، ص ٢٣٩.

فإن من المفيد منهجياً إدراك صفة الشمولية في هذه الإشكالية، التي يطرحها التكافؤ في الترجمة القانونية.

٤- إدراك أن التعامل مع إشكالية النص القانوني الذي قد يمتاز بطابع الغرابة وبمصطلحات مستعصية في بعض الاحيان على غير المتخصصين من رجال القانون، ومعرفة الخصائص التي تميز اللغة القانونية المتخصصة عن غيرها من اللغات امراً في غاية الأهمية للوصول إلى ترجمة قانونية موثوقة، فتعدد معاني المصطلحات المستخدمة في النصوص القانونية والتي قد تغير دلالاتها، لا في اللغة القانونية الواحدة حسب، بل أثناء الانتقال من فرع قانوني إلى فرع قانوني آخر، يوجب مراعاة هذه الجهة للوصول إلى ترجمة قانونية دقيقة وموثوقة.

٥- ان المترجم القانوني يختلف في تكوينه من الناحية الموضوعية المرتبطة بالقانون بالإضافة الى الجانب المنهجي في العملية الترجمة التي يتبعها[١].

وعليه تعدُّ مسألة الفروق الثقافية وخصوصية العبارات التي قد لا تكون لها مرادفات مباشرة في اللغة المستهدفة بالترجمة أبرز إشكاليات ضمان جودة الترجمة، لما يمكن أن يتسبب ذلك في سوء فهم أو عدم دقة عملية الترجمة، ويزداد الأمر صعوبة عند التعامل مع المستندات القانونية أو الرسمية التي تكون فيها الدقة أمراً حتمياً. ويواجه المترجمون في أغلب الأحيان مشكلة الاختيار بين الترجمة الحرفية، والتي قد لا تنقل المعنى المقصود بشكل كامل، وبين إعادة الصياغة من قبلهم، وما يمكن أن تقدمه من تفسيرات ذاتية من قبل القائم بالترجمة، لان المعرفة القانونية المتخصصة تعتبر هي القاعدة الاساسية من اجل تحقيق ترجمة دقيقة التي تتطلب وقتا طويلا من البحث والتقصي، وتظهر مهارات المترجم اثناء عملية الترجمة تلك المستندات والوثائق القانونية، التي تتطلب الاحتراف ولا مجال للخطأ اثناء التعامل مع تلك النصوص القانونية، لان الخطأ فيها يؤدي الى سوء الفهم واعطاء معلومات كاذبة مما يرتب عقبات امام المترجم والترجمة التي قام بها[٢].

(١) المصدر السابق، ص ٣٥ – ٣٨.

(٢) د. عمر امين عبد العباس، *دراسة إشكالية ترجمة طلبة المرحلة الأخيرة في قسم اللغة الفارسية وآدابها في العراق للنصوص الدراسية (الترجمة الأدبية والقانونية انموذجا)*، (جامعة بغداد: كلية اللغات، ٢٠٢٢)، ص ٧٨١.

إن التواصل الفعال عبر اللغات لا يتطلب الكفاءة اللغوية فحسب[١]، بل يتطلب أيضًا كفاءة ثقافية عميقة لالتقاط الفروق الدقيقة في النص المصدر بدقة. كما أنَّ قيود الوقت وقيود الميزانية يمكن أن تؤثر على جودة المخرجات النهائية في عملية الترجمة، فالترجمة المتسرعة حتماً ستكون على حساب دقة الترجمة وشموليتها[٢].

ومثل هذه الإشكاليات بمثابة تحديات توجب التأكيد من الناحية القانونية على أهمية التوصل إلى تدابير صارمة لضمان الجودة، والتركيز على التعاون مع المترجمين ذوي الخبرة الذين يمتلكون المهارات اللازمة للتغلب على هذه التعقيدات.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

ان الهدف النهائي والمتعارف عليه هو الحصول على ترجمة قانونية دقيقه، وانتاج نصوص جديدة وموازية للنصوص العربية، يتم تفسيرها وتطبيقها بشكل موحد من قبل المؤسسات والمحاكم، إذ تلعب الترجمة القانونية في مجتمع متعدد اللغات دوراً مهما ورئيسيا، وهو وسيلة اتصال بين القانون الداخلي والقانون الدولي، أذ لابدَّ من الإقرار بوجود انحراف في الترجمة الحرفية بين اللغات المختلفة عند التطبيق العملي، إذ تسبب التحولات اللغوية عند الترجمة نوعاً من غياب جوهر النص ما يحتاج إلى تكييف شكل النص مع مضمونه المكتوب بلغته الأصل، وان الترجمة القانونية الدقيقة لا تقدم الا عن طريق مترجمين محترفين ومتخصصين للغاية، فضلا عن تمتعهم بمعرفة علمية وعملية شاملة وخبرة بالمجال القانوني، لان المترجم لا يترجم القانون من لغة الى اخرى فحسب بل يترجم القانون من نظام الى نظام اخر مختلف تماما، ، وهذا يحتاج الى استراتيجيات أساسية بعيدة المدى عند المترجمين الاخرين، كما يقتضي الأمر بحث السبل الكفيلة بتطوير الأسس النظرية والعملية لدراسات

(1) Svitlana Bukhkalo, Anna Ageicheva, Svitlana Shkil, Serhii Bolotnikov, THE ROLE OF TRANSLATION IN CROSS-CULTURAL COMMUNICATION No. 2, 2023, Bulletin of the National Technical University KhPI Series Innovation researches in students' scientific work, pp. 79-87.

(2) Ahmadreza Saboor Yaraghi, Darren Holden, Nafiseh Kahani, Lionel Briand, "Automated Test Case Repair Using Language Models", Cornell University, 2024, p. 20.

الترجمة، وزيادة كفاءة ومهارة المترجمين، إذ أنَّ فهم الترجمة ودراستها وتطبيقها أمر في غاية الأهمية لتحسين جودة الترجمة وتقديمها بأصحَّ صورة تتيح التواصل الفعال بين المجتمعات اللغوية والثقافية المختلفة، وان تكون للمترجم معرفة وثقافة محلية ودولية ومعرفة بالنظام القانوني الخاص بكل بلد، الذي تستهدفه الترجمة القانونية، وهذا الجهد المبذول يتطلب الاخلاص الكامل للنص والمصدر، واقصى قدر ممكن من الدقة في المصطلحات، وهو بذلك يتعين ان يكون المترجم خبيرا ومتخصصا في مجال معين في القانون، من اجل اجراء ترجمة مناسبة ودقيقة وموثوقة.

ثانياً: المقترحات:

لابدَّ من اعتماد استراتيجيات تعزز موثوقية الترجمة، تقوم على جملة نواح، أهمها:

١: التركيز على الإفادة من خبرات المترجمين ثنائيي اللغة، وتحديداً أولئك الذين يمتلكون معرفة واسعة بدقائق كل من اللغتين المصدر والهدف، إحدى أهم استراتيجيات تعزيز موثوقية الترجمة، فمثل هؤلاء المراجعين يستطيعون تقييم دقة النص المترجم مقارنة بالوثيقة الأصلية بشكل احترافي يضمن عدم فقدان المعلومات الأساسية أو تشويهها أثناء عملية الترجمة(١).

٢: إن استخدام الترجمة العكسية(٢)، التي تقوم على ترجمة النص المترجم مرة أخرى إلى اللغة الأصلية بواسطة مترجم مختلف، يمكن أن يساعد في تحديد أي تناقضات أو أخطاء في الترجمة الأولية.

٣: ومن الاستراتيجيات المهمة الأخرى وضع مبادئ توجيهية ومعايير واضحة لعمليات الترجمة، بما في ذلك المصطلحات، وهذه العملية تتطلب تعاوناً على الصعيد الدولي بين جهات متخصصة يفضل أنْ تكون تابعة لهيئات أممية، لتكون لتوجيهاتها نوع من الإرشادية للنظم الوطنية.

(1) Mariya Shafat Kirmani, M. T. Banday, "Enhancing Reliability During Physical Memory Forensics: Strategies and Practices", 2024, p. 1-25.

(٢) يشير مصطلح الترجمة العكسية إلى معنى ترجمة النص إلى اللغة المستهدفة من قبل مترجم آخر غر الأول لغرض إبراز دقة الترجمة والوصول إلى أدق معنى، ينظر:

Valentina Shakhnovich: It's Time to Reverse our Thinking: The Reverse Translation Research Paradigm. Clin Transl Sci. 2018 Mar; 11 (2): 98–99.

المراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١. ابن منظور، *لسان العرب*، مادة ترجم، القاهرة: طبعة دار المعارف، ج١٢.

٢. باسل حاتم عبد الله الشناق، *المترجم القانوني في الميدان دليل عملي في الترجمة القانونية العربية – الإنجليزية*، الأردن: دار الهلال، ١٩٩٥.

٣. د. عمر أمين عبد العباس، *دراسة إشكالية ترجمة طلبة المرحلة الأخيرة في قسم اللغة الفارسية وآدابها في العراق للنصوص الدراسية (الترجمة الأدبية والقانونية انموذجا)*، جامعة بغداد: كلية اللغات، ٢٠٢٢.

٤. د. فوزي رشيد، *الشرائع العراقية القديمة*، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٧٩.

ثانياً: المجلات العلمية:

١. أمينة شويتي، "اشكالية ترجمة النص القانوني"، *بحث منشور في مجلة مقاليد*، ع١٠، *جامعة مستغانم، الجزائر*، (٢٠١٦).

٢. أيمن كمال السباعي، "المدخل لصياغة وترجمة العقود، المجلة الدولية للدراسات والترجمة"، *تصدر عن جمعية اللغويين والمترجمين المصريين، القاهرة*، (٢٠٠٨).

٣. "الترجمة القانونية طبيعتها وصعوبتها"، *مقال علمي منشور عبر الرابط مجلة المنال*، (٢٠١٩): تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٣، الساعة ٢:٠٠ صباحاً، متاح على الموقع: https://almanalmagazien.com

٤. د. سمير صالح مهدي الدهوي، "دراسة ترجمة نصوص قانونية من العربية إلى الإنجليزية: الوثائق الرسمية العراقية بوصفها دراسة حالة"، *بحث منشور في مجلة مداد الآداب، تصدر عن كلية الآداب الجامعة العراقية*، المجلد (٣)، العدد (٣٠)، (٢٠٢٣): الصفحات (٥٥٣-٥٨٠).

٥. فاطمة الزهراء، "الترجمة القانونية السليمة"، *بحث مشور في مجلة الآداب واللغات، تصدر عن جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر*، المجلد (٢٢)، العدد (١)، (٢٠٢٢).

٦. د. ناصر جلال ود. رعد أدهم عبد الحميد وسربست قادر حسين، "مسؤولية المترجم المدنية عن اخطائه المهنية (دراسة مقارنة)"، بحث

منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ٢، مج٢، ع٢، ج٢، (٢٠١٧): الصفحات (٣٦٥–٣٦٦).

ثالثاً: الرسائل والأطاريح:

١. بن قدَّة حورية، "إشكالية ترجمة المصطلحات الشرعية من العربية إلى الفرنسية قانون الأسرة الجزائري أنموذجا"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب واللغات جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٤.

٢. محمد هشام بن شريف، "اشكالية الترجمة القانونية، دراسة في ترجمة العقود من اللغة الفرنسية الى العربية"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ٢٠١٧.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

1. Ahmadreza Saboor Yaraghi, Darren Holden, Nafiseh Kahani, Lionel Briand, "Automated Test Case Repair Using Language Models", Cornell University, 2024.
2. Amber Burrow-Goldhahn, The Importance of Translation Studies, University of Exeter, *Translation Studies of Exeter*, 2018.
3. Asmaa Fakhri Mahdi, Difficulties in Legal TranslationWith reference to English & Arabic, *Journal of the college of Basic Education*, 2016.
4. Dr. Sameer Salih Mehdi Al-Dahwi, Ameer Majid Hassoon, Translation Assessment of Cultural Legal Terms as Translated from Arabic into English, *Al-Adab Journal* –No. 132– (1) (March) 2020.
5. Fadime çoban, Analysis and Training of the Required Abilities and Skills in Translation in the Light of Translation Models and General Theories of Translation Studies, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 2015.

Hassan Ghazala, translation as problems and solutions, *Dar el Ilm lilmalayin*, Lebanon Beyrouth, special edition, 2008.

6. Karina Herasymenko, Yuliia Baklazhenko, "FEATURES OF LEXICO-GRAMMATICAL TRANSFORMATIONS IN THE TRANSLATION OF ENGLISH INTERNATIONAL LEGAL DOCUMENTS", 2023.

7. Mariya Shafat Kirmani, M. T. Banday, "Enhancing Reliability During Physical Memory Forensics: Strategies and Practices", 2024.

8. Svitlana Bukhkalo, Anna Ageicheva, Svitlana Shkil, Serhii Bolotnikov, THE ROLE OF TRANSLATION IN CROSS-CULTURAL COMMUNICATION No. 2, 2023, Bulletin of the National Technical University KhPI Series Innovation researches in students' scientific work.

9. Yaghoob Javadi & Tahereh Khezrab, A Model of Certification Programs for Certified Translators and Interpreters, *Theory and Practice in Language Studies*, 2019.